

«البنك الدولي»: 2.2 في المئة..النمو الاقتصادي المتوقع للكويت العام المقبل

التجارية العالية يعوقان جهود دول الخليج لتعزيز الصادرات غير النفطية فيما يؤدي تجمد المخاطر الجيوسياسية في الوقت نفسه إلى تزايد المخاطر المقترحة الأمر الذي قد يلحق الضرر بإفاق الاستثمار. وأشار إلى أن العديد من الدول في المنطقة اتبعت نهج 'التنوع التقليدي' الذي يقوم على تنوع الاقتصادات بعيداً عن إنتاج الهيدروكربونات والتحول إلى الصناعات الثقيلة التي لا تزال تعتمد على الوقود الأحفوري إذ أدت كثافة الانبعاثات التي تنقسم بها طبيعة هذا النهج إلى زيادة استفاضة منطقة الخليج من التكنولوجيا الحديثة.

النفط وعلى مشاريع البنية التحتية بهدف تعزيز القطاع غير النفطي. كما توقع البنك أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي بمنطقة الخليج بدرجة ملحوظة في 2019 بسبب ضعف أسعار النفط ووفرة المعروض العالمي منه على أن يبلغ إجمالي نمو الناتج المحلي الحقيقي الكلي لدول الخليج 0.8 في المئة هذا العام مقارنة بـ 2 في المئة العام الماضي. وأضاف البنك أنه على الرغم من أن معظم دول المنطقة حافظت على قوة معاملاتها الخارجية في عام 2019 فإن ثبات في النمو الاقتصادي في الصين واستمرار الحرب

توقعت مجموعة البنك الدولي أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في الكويت عام 2019 إلى 0.4 بالمئة قبل أن يتعافى ويسجل 2.2 في المئة عام 2020 بالتزامن مع انتهاء تخفيضات الإنتاج التي قررتها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). وقال البنك في ندوة (الحدث المستجدة الاقتصادية بمنطقة الخليج) التي نظمها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت في 19 ديسمبر 2019 في الكويت أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت سيستمر بنمو قدره 2 في المئة عام 2021 تماشيًا مع زيادة الإنفاق الحكومي على تحسين قدرات إنتاج

الأسواق الناشئة الباقية على جذب تدفقات اجنبية اكبر وهو ما يؤدي الى تحسن عام في سيولة السوق كما تساعد الترقية على تنوع قاعدة المستثمرين وتزيد من جاذبية رأس المال في البلاد وتحسن مستويات الشفافية وممارسات حوكمة الشركات. وبحسب تقرير لشركة الوطني للاستثمار الكويتية فمن المرجح أن يكون وزن الكويت في مؤشر (إم إس سي آي) للأسواق الناشئة في حال إعلان الترقية نحو 0.60 في المئة من المتوقع أن ينتج عن ذلك تدفقات غير نشطة تبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار امريكي. وترى (الوطني للاستثمار) أن هذه التدفقات أعلى بكثير من التدفقات غير النشطة التي بلغت حوالي مليار دولار اتر الترقية على مؤشر (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة.

وأوضحت أن ترقية (إم إس سي آي) المرتقبة غدا تعد بعدا اضافيا للسوق إذ يتم استخدام مؤشر (إم إس سي آي) من قبل صناديق ومخافظ استثمارية نشطة تدار من خلالها نحو 1.5 تريليون دولار اضافة الى 500 مليار دولار من الأصول غير النشطة وهو ما يؤدي إلى تدفقات نشطة قد تفوق التدفقات غير النشطة.

وشهدت تعاملات بورصة الكويت نشاطا لافتا منذ مطلع شهر ديسمبر الجاري لاسيما الجلسات الثلاث الماضية إذ شهدت اسهم شركات قيادة مرشحة للانضمام لمؤشر (إم إس سي آي) نشاطا ما انعكس ايجابيا على القيم المتعلقة بالكمية والقيمة والصنفقات الجبرمة.

الأوساط المالية تتربق الترقية اليوم على مؤشر «إم إس سي آي» التداول يهيمن على جلسة البورصة والمؤشرات تتلون بالأخضر



جلسة خضراء للبورصة

انتهت بورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 22.3 نقطة ليبلغ مستوى 6161.7 نقطة بنسبة 0.36 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 115.6 مليون سهم تمت من خلال صفقة نقدية بقيمة 23.7 مليون دينار كويتي (نحو 78.2 مليون دولار امريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2.1 نقطة ليصل إلى مستوى 4844 نقطة بنسبة 0.04 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 77.6 مليون سهم تمت عبر 3198 صفقة نقدية بقيمة 5.4 مليون دينار (نحو 17.8 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 32 نقطة ليصل لمستوى 6828.5 نقطة بنسبة 0.47 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 38 مليون سهم تمت عبر 3946 صفقة بقيمة 18.3 مليون دينار (نحو 60.3 مليون دولار).

وكانت شركات (العديد و(اصول) و(اسمنت ايض) و(سرجي) و(شريا) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت اسهم (ايمان) و(تنظيف) و(اهلي متحد) و(بتروجلف) و(خليج ب) الأكثر تداولاً فيما كانت شركات (سكب ك) و(اصول) و(مراكز) و(فيون) و(اسمنت خليج) الأكثر انخفاضاً.

وتطبيق شركة بورصة الكويت حالياً الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تسليتها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق الغفارية المدرة للدخل المتداولة (ريثس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة

للدخل والأصول الغفارية، ويشارك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول. وتترقب الأوساط المالية قرار إعلان ترقية بورصة الكويت اليوم على مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال لأسواق أوروبا وإستراليا والشرق الأقصى المعروف اختصاراً ب (إم إس سي آي) ضمن مؤشرها الرئيسي للأسواق الناشئة. وتأتي هذه الخطوة بعد استيفاء هيئة أسواق المال

الكويتية شروط ل(مورغان ستانلي) للترقية وهما تعديل هيكل الحسابات المجمعة عبر توسيع نطاقه ليشمل المستثمرين الأجانب اما المعيار الثاني فيتعلق بالسماح بعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد للمستثمرين الأجانب وتوفرهما قبل نهاية شهر نوفمبر الماضي. وعملت الهيئة بالتعاون مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وكل شركائها في منظومة أسواق المال على اتخاذ خطوات عامة لتوفير هاتين الألتين للمستثمرين الأجانب وقطعت اشواها عامة في هذا الإطار لاستكمالها وتطبيقها قبل الموعد المحدد.

مزايا وخدمات عديدة للمتداولين في أسواق الكويت والخليج

نظام «بيتك للتداول» يشهد إقبالاً لافتاً من العملاء



بيتك كابيتال

يقدم النظام الجديد لخدمة «بيتك للتداول» الذي أطلقته شركة «بيتك كابيتال» للاستثمار التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» مزايا جديدة تتناسب مع حجم العملاء المتزايد والتوسع في الأسواق التي تغطيها، حيث أصبحت الخدمة تشمل معظم أسواق دول مجلس التعاون بالإضافة إلى بورصة الكويت، وجرى تطوير نظام التداول بشكل كامل ليقدم قيمة مضافة لعملاء «بيتك للتداول» وفق آرق المعايير وبمتهلى السرعة والدقة والأمان.

وتتيح خدمة «بيتك للتداول» للعملاء التداول الإلكتروني في أسواق الكويت وباقي أسواق الخليج وفق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال حساب واحد وشاشة واحدة.

وأصبح بإمكان العميل استخدام أكثر من طريقة للدخول إلى نظام التداول بكل سهولة، حيث تم تغيير وتطوير شاشة التداول بشكل كامل وفق أحدث المعايير التي تمكن العملاء من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل

صحيح، كما تم إستحداث نظام «بيتك للتداول برو» الذي يحتوي على العديد من المزايا بشكل متقدم، كأدوات التحليل الفني، ومتابعة أحدث المؤشرات الفنية ومتابعة أكثر من سهم بنفس الوقت، وإمكانية تحميل البرنامج

على الكمبيوتر الشخصي. ويمكن للعميل تصميم صفحة النظام حسب رغبته، والعديد من المزايا الأخرى. هذا ويتوفر نظام «بيتك للتداول برو» مقابل إشترك شهري وذلك بعد التمتع بفترة تجربة مدتها

شهر بدون رسوم إشترك. علاوة على ذلك، تم تطوير تطبيقات الموبايل لكل من Google و Apple و Play، حيث يمكن التطبيق العمل من التداول في بورصة الكويت وباقي الأسواق الخليجية، إذ تمت

إضافة العديد من المزايا الخاصة بخدمات التداول والتحويلات المالية، كما أصبح بإمكان العميل تحديث البيانات الشخصية والتمائم المطلوبة لتحديثها من قبل الجهات الرقابية وذلك بشكل إلكتروني عبر كافة القنوات المتاحة للتداول، وثمة خطة للتوسع عبر إضافة أسواق جديدة لخدمة «بيتك للتداول» وذلك بناءً على رغبة العملاء، حيث تسعى شركة «بيتك كابيتال» إلى تلبية رغبات عملائها عبر تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية، وتوفير خدمة «بيتك للتداول» مزايا عديدة للعملاء، منها تخصيص الأرباح وأسهم المحدة نيابة عن العميل وإداعها في حساب بيتك التداول، بالإضافة إلى الانقلاب في زيادة رأس المال نيابة عن العميل وسهولة تحويل الأموال من الحساب المصرفي إلى حساب التداول، كما يتم دعم عمليات التداول الإلكتروني بالخدمة الهاتفية وبواسطة فريق متخصص من الوسطاء ذوي الخبرة من خلال مركز اتصال خاص لعملاء «بيتك للتداول» 1842000.

المشرت بيانات رسمية أمس الأربعاء أن الفائض التجاري للكويت مع اليابان انخفض في نوفمبر الماضي بنسبة 57.9 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى 28.4 مليار ين (259 مليون دولار امريكي) للشهر الثاني على التوالي. وعزت البيانات التي أصدرتها وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي انخفاض الفائض التجاري مع الكويت إلى ضعف الصادرات الكويتية إلى اليابان حيث بنسبة 43.1 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 46.7 مليار ين (434 مليون دولار امريكي) للشهر الثاني على التوالي فيما قلّزت الواردات من اليابان بنسبة 19.1 في المئة لتبلغ 19.1 مليار ين (175 مليون دولار

امريكي) للشهر الثاني على التوالي. وأشارت إلى أن الفائض التجاري من منطقة الشرق الأوسط مع اليابان انخفض بنسبة 41.2 في المئة ليصل إلى 489 مليار ين (4.5 مليار دولار امريكي) الشهر الماضي ايضاً مع صوبت الصادرات لتتجه من المنطقة إلى اليابان بنسبة 31.8 في المئة مقارنة بالعام الماضي. وقالت الوزارة أن النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي تشكل نسبة 96.1 في المئة من إجمالي صادرات المنطقة اليابان انخفضت بنسبة 32.2 في المئة فيما ارتفع إجمالي واردات المنطقة من اليابان بنسبة 7.2 في المئة وذلك بفضل الطلب القوي على السيارات والصلب.

فائض الكويت التجاري مع اليابان ينخفض 57.9 في المئة خلال نوفمبر

في ميناء الدقم. وقدم الوفد العماني عرضاً مرئياً حول مميزات ميناء الدقم والمنطقة اللوجستية والصناعية التابعة لإدارة الميناء والية الاستثمار فيها وسط حضور عدد من الشركات الكويتية المتتسبة للفرقة والمهتمة بالتعاون مع الشركات والجهات العمانية. وبحسب العرض المرئي يقع ميناء الدقم ضمن منطقة اقتصادية حرة بمساحة 2000 كيلومتر مربع على الساحل الجنوبي الشرقي للسلطنة وتضم مدينة صناعية ومطارا دوليا وتبعد عن العاصمة العمانية مسقط مسافة 550 كيلومتراً.

وتذكرت ان العجز في الميزان التجاري الياباني عاد في نوفمبر الماضي متأثراً بالتباطؤ في الطلب خاصة على الصلب والسيارات ومعدات البناء. وأشارت الوزارة إلى انخفاض ثالث أكبر اقتصاد في العالم خلال شهرين ليبلغ 82.1 مليار ين (750 مليون دولار امريكي) حيث انخفضت الصادرات بنسبة 7.9 في المئة مقارنة بالعام الماضي وذلك بسبب ضعف الشحنات إلى الصين والولايات المتحدة وسط تباطؤ الاقتصاد العالمي. وشراجعت الواردات بنسبة 15.7 في المئة بسبب انخفاض أسعار النفط الخام والمنتجات البترولية. وانخفضت الصين بصادرة قائمة أكبر الشركاء التجاريين لليابان تلتها الولايات المتحدة.

فائض الكويت التجاري مع اليابان ينخفض 57.9 في المئة خلال نوفمبر

النفط الكويتي يرتفع إلى 67.2 دولاراً

مزيج (برنت) جلسة التداول مرتفعة 76 سنتاً لتبلغ عند التسوية 66.1 دولار للبرميل. فيما ارتفعت عقود خام القياس الأمريكي (غرب تكساس الوسيط) 73 سنتاً عند 60.94 دولار للبرميل.

وتلقى الذهب الأسود الدعم من آمال أن تساهم نهضة التورات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم في دعم عجلة الاقتصاد مجدداً ومن ثم تعزيز الطلب على الخام. وانتهت عقود خام القياس العالمي

عالمياً. ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 1 بالمائة عند أعلى مستوى في ثلاثة أشهر عند تسوية تعاملات أمس، مع تطورات التجارة وترقب إعلان بيانات المخزونات الأمريكية من الخام.

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 26 سنتاً أمس الأول، ليصل إلى 67.2 دولار، مقابل 66.94 دولار للبرميل، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.